موضوعات للحوار

حول مشكلات التسلح ونزع السلاح فى بلدان الجنوب

كاظم حبيب *

ملخص

Topics for Discussion :

Problems of Armament and Disarmament in the South

by Kazim Habib

The author relates the persistence of conflicts and tedencies to cumulate arms in countries of the south to the growing disparities between the north and the south in acquisition of technological and cultural levels, the continuous impoverishment by the north of environment in the south, and the autocratic systems prevailing in the south : all of which lead to arms race. Allocatiens to armament and to the importations of arms from producers in the north are quite formidable, when compared to expenditure on education or to foreign indebtedness and debt servicing. This complicates the problem of development which in turn pours fuel into regional conflicts, leading to further armament. The situation is further aggravated by the growing social groups which have vested interests in continuation of hostilities. The downward trend in the total allocation to arms imports has been due to the diminishing exports from the former Soviet Union and socialist countries. But this led to US stepping in to fill in the gap. It is expected that the trend will pick up again with the re-entry of the latter group of countries in the market, and as a result of new sources of conflict due to competition between USA. Europe and Japan in the arena of the third world. and the growing rightist and extremist movements in the north which shift the threats from the east to the south.

This state of affairs calls for serious attempts by the UN General Assembly to reduce the intensity of armaments over the next fifteen years, and to arrange regional conferences for peace and cooperation in order to reduce the threats of conflicts. More funds have to slow into assistance to countries of the south and their allocation has to be related to readiness to shift allocations from the needs of war to the requirements of development. International community has to be more democratic. With less domination and monopoly by the USA. Social groups benefiting from prevalence of conflicts have to be offered more rewarding channels of living.

* باحث اقتصادى.

(١)

تواجه الغالبية العظمى من بلدان الجنوب وهى فى العقد الأخير من القرن العشرين أربع مجموعات أساسية من المشكلات المتراكمة والعصية التى تحتاج إلى تعاون دولى واقعى مسئول وواسع النطاق لمعالجتها.[١] وأعنى بها :

** مجموعة المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية التى تتجلى فى استمرار تفاقم انقسام العالم الرأسمالى الواحد إلى عالمين مختلفين ومتنافرين ، عالم المراكز الصناعية المتقدمة والغنية والمرفهة وعالم التخوم المتخلفة والفقيرة والتابعة ، عالم الجنوب المعوز الذى يزداد عوزاً ، وعالم الشمال المرفه الذى يزداد رفاهية ، ويتسع الاستقطاب بين هاتين المجموعتين من البلدان بدلاً من تقلصه ، إذ أن التمايز يبرز بالأساس فى مستويات التطور التقنى والحضارى ، الذى يجد تعبيره فى اختلاف المواقع فى التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل وفى الفارق المتنامى فى إنتاجية العمل ومتوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومى وفى مستوى الخدمات .. إلخ ، لصالح المجموعة الأولى ، وحيث تشكل المجموعة الثانية الاحتياطى لدول الشمال المتقدمة.

** مجموعة المشكلات المرتبطة بتنامى مستوى التلوث البيئى والإفقار المتواصل لموارد الطبيعة فى بلدان الجنوب بسبب سياسات بلدان الشمال والمصاعب الكبيرة التى تواجهها فى معالجة هذه القضية حالياً وفى المستقبل.

** مجموعة المشكلات الناشئة عن والمرتبطة باستمرار وجود نظم استبدادية ودكتاتورية فى القسم الأعظم من بلدان الجنوب حيث تمارس حكومات هذه البلدان سياسات مناهضة للديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية ، السياسية منها والمدنية ، وتتجاوز بفظاظة على حرية وكرامة الإنسان وعلى القيم الإنسانية ذات الطبيعة الشمولية.

** مجموعة المشكلات الناشئة عن استمرار اقتناء بلدان الجنوب لكميات كبيرة من الأسلحة التقليدية الحديثة ، ومحاولة البعض منها اقتناء الأسلحة المحرمة دولياً ، إضافة إلى تفاقم المشكلات ، والنزاعات المحلية والإقليمية وتحول العديد منها إلى حروب ساخنة.

وهذه المجموعات الأخيرة من المشكلات تشكل محور هذه الموضوعات المكثفة.

فمنذ أكثر من أربعة عقود تتعرض هذه البلدان إلى عملية استنزاف مالية وبشرية وتقنية هادفة ومتواصلة ومتفاقمة من جهة ، وإلى احتدام خطير للمشكلات والنزاعات فى كل منها أو فيما بينها ، وتحول بعضها إلى نزاعات ساخنة وحروب تدميرية وفتاكة من جهة أخرى ، وقد خلف الاستعمار القديم وكذلك الاستعمار الجديد والحرب الباردة بين الشرق والغرب ألغاماً كثيرة مبثوثة فى كل مكان من هذه

البلدان وعلى حدودها المشتركة وهى قابلة للانفجار فى كل لحظة ، إضافة إلى تنامى المصاعب التنموية التى ارتبطت بعمليات استغلال فاحشة تعرضت وماتزال تتعرض لها ، وبنقص متزايد فى الموارد المالية وبزيادات سكانية سنوية عالية وتفشى البطالة وفشل عمليات التنمية فى القسم الأكبر منها ونقص المواد الغذائية وشحة المياه ونضوب المزيد من مواردها الأولية وتفاقم خراب البيئة وإفقار الطبيعة وعجز حكوماتها عن توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل مشاريع التنمية الجديدة.

والأمر الأكثر سوءا وخطورة يبرز فى إصرار دول الشمال الصناعية المتقدمة المنتجة للأسلحة ومجمعاتها الصناعية – العسكرية على مواصلة بيع وتزويد بلدان الجنوب بمزيد من الأسلحة التقليدية الحديثة ، والمشاركة فى إقامة المشاريع الصناعية العسكرية الحديثة فى عدد غير قليل من تلك البلدان ، وتزويد بعضها بالتقنيات الخاصة بأسلحة الفتك والتدمير الجماعية ، ومثل هذا الموقف ، فى الوقت الذى يحقق أرباحاً خيالية للدول والمجمعات العسكرية المنتجة والمصدرة للأسلحة ، يكلف فى الوقت نفسه خزائن هذه البلدان المزيد من الموارد المالية ويجلب لشعوبها المزيد من الكوارث والحروب والموت والدمار ، كما يأتى على حساب عملية التنمية ويضعف من قدرتها على التخلص من براثن التخلف والفاقة والتبعية ، وتساهم عمليات التسلح الواسعة فى هذه البلدان على تنشيط عقلية الدكتاتوريات الحاكمة فيها على ممارسة العنف والقوة العسكرية لحل المشكلات والخلافات التى تواجهها على الصعيدين المحلى والإقليمى والتى بدورها تزيد من التوترات على الصعيد العالمى ، وتشير الدراسات والمتابعات الميدانية إلى وجود روابط عضوية فعلية بين تزايد نفقات استيراد الأسلحة والإنفاق العسكرى وامتلاك المزيد من الأسلحة الحديثة بشكل عام من جهة ، وبين تزايد حمى الاستعداد لممارسة العنف لمعالجة المشكلات والنزاعات المحلية والإقليمية وممارستها فعلاً وبالتالى ارتفاع ضحايا الحروب الأهلية والإقليمية ، والخسائر المادية فى بلدان الجنوب من جهة أخرى.

(٢)

وعند البحث فى ظاهرة التسلح المتواصلة والإنفاق العسكرى الكبير فى بلدان الجنوب وسبل التصدى لها يتطلب الأمر التحرى عن العوامل الداخلية والخارجية وعن التأثيرات المتبادلة فيما بينها التى كانت أو ما تزال تتسبب فى بروز هذه الظاهرة واستمرارها طيلة العقود الخمسة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تقريباً ، وكذلك التحرى عن النتائج السلبية المترتبة عنها ومن ثم الكيفية التى يمكن مواجهتها وإيقافها.

فعلى صعيد العوامل الخارجية كلنا يقين الآن بأن الحرب الباردة بين الشرق والغرب خلال العقود التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وسياسة سباق التسلح بينهما وإقامة القواعد العسكرية فى البلدان الأخرى وتشكيل الأحلاف العسكرية والتكتلات السياسية المتعادية واستخدامها لبلدان الجنوب باعتبارها

مجالا حيويا لهذا الصراع ، إضافة إلى نشاطات الاستعمار الجديد لتكريس استغلاله ووجوده وهيمنته على اقتصادياتها قد لعبت دوراً استثنائيا فى خلق وتأجيج سباق التسلح فيما بين بلدان الجنوب وفى توجيه الأخيرة موارد مالية متزايدة للإتفاق العسكرى ، كما أصبحت تلك البلدان ميدانا مفتوحا لإجراء التجارب على الأسلحة الحديثة من جانب الدولة العظمى وسوقا لتصريف أجهزة الفتك والدمار الحديثة.

أما على الصعيد الداخلى فقد لعبت النظم الدكتاتورية والاستبدادية ومصادرة الحريات الديمقراطية والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان وظواهر التخلف والفقر ، والتوترات الاجتماعية والمشكلات الحدودية والمائية مع الدول المجاورة ومحاولة معالجة القضايا القومية والإثنية والسياسية الداخلية بالعنف والقوة العسكرية ، وما تزال تلعب دورها الملموس فى تفاقم ظاهرة التسلح وتعاظم الإنفاق العسكرى ، لقد عمدت الدول والمجمعات الصناعية – العسكرية إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى بلدان العالم الثالث منذ نهاية العقد الخامس وبداية العقد السادس والتى ما تزال مستمرة بصورة جنونية ، رغم الانخفاض النسبى الذى طرأ على الاستيرادات الإجمالية لهذه البلدان خلال السنتين المنصرمتين بسبب تقلص كبير جداً فى صادرات جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، إذ انخفضت قيمة استيرادات البلدان النامية من أهم الأسلحة التقليدية فى عام ١٩٩٢ إلى ٩٣٢٠ مليون دولار أمريكى أو مايعادل ٥٠,٦٪ من إجمالى استيرادات العالم من الأسلحة التقليدية ، فى حين كانت قد بلغت فى عام ١٩٨٢ ما قيمته ٢٨٨٧٦ مليون دولار أمريكى ، أو مايعادل ٦٦,٥٪ من إجمالى استيرادات العالم من هذه الأسلحة ، وبتعبير آخر تقلصت نسبة الاستيرادات بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٩٢ إلى ٣٢,٣٪ قياساً لعام ١٩٨٢.[٢] وكان الاتحاد السوفيتى قد بدأ منذ منتصف العقد السادس يشارك بشكل نشيط فى عملية تسليح البلدان النامية حتى أصبح مع مطلع العقد التاسع أكبرمصدر للسلاح التقليدى الحديث إلى بلدان الجنوب ، ويمكن للأرقام المتوفرة حول بيع الأسلحة من جانب الدول المنتجة لهذه الأسلحة أن تؤكد هذه الحقيقة ، فبين عام ١٩٦٩ و ١٩٩٠ استوردت بلدان العالم الثالث ما قيمته ٤٥٦,٧ مليار دولار أمريكى ، أى بمتوسط سنوى قدره ٢٠,٨ مليار دولار تقريباً ، وفى الوقت الذى بلغ المتوسط السنوى لاستيرادات الأسلحة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩ و ١٩٧٩ مايقرب من ١٥,٩ مليار دولار أمريكى ، ارتفع فى الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ إلى مايقرب من ٢٥,٦ مليار دولار أمريكى ، أى بنسبة زيادة قدرها ٦١,٤٪.[٣] وانخفض نصيب بلدان العالم الثالث من إجمالى استيرادات الأسلحة التقليدية الحديثة من ٦٦,٥٪ فى عام ١٩٨٢ إلى ٥٧,٦٪ فى عام ١٩٩٠ ، أما نسبتها إلى إجمالى الفترة ١٩٨٢ و ١٩٩٠ فقد بلغت ٦٤,٥٪ تقريباً ، وهى نسبة مرتفعة جداً قياساً لواقع حاجات وامكانيات هذه البلدان ، وقد ساهم الاتحاد السوفييتى خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٣ و ١٩٨٧ مثلاً بتصدير ١٥,٥٣٪ من إجمالى صادرات السلاح إلى بلدان الجنوب ، وارتفعت هذه النسبة بين عام ١٩٨٧ و ١٩٩١ وإلى ٤٢,٢٪.[٤]

وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد احتل حتى عام ١٩٨٩ المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للأسلحة التقليدية إلى بلدان العالم المختلفة (١٤٣١٠ مليون $) ، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالى الصادرات العالمية لأهم الأسلحة التقليدية (٣٨١٣٣ مليون $) مايزيد عن ٣٧,٥ ٪ ، فإن الولايات المتحدة قد احتلت المرتبة الثانية (١١٨٤٨ مليون $) أى ما نسبته ٣١,١ ٪ من إجمالى الصادرات العالمية لهذه الأسلحة ، ومنذ عام ١٩٩٠ تغيرت المواقع فاحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى وبلغت صادراتها فى عام ١٩٩٢ ما قيمته ٨٤٢٩ مليون $ ، أى مانسبته ٤٥,٨ ٪ من إجمالى الصادرات العالمية ، وانخفضت حصة روسيا إلى ٢٠٤٣ مليون $ أى ما نسبته ١١,١ ٪ من إجمالى الصادرات العالمية لتحتل المرتبة الثانية.(٥)

كان التوزيع الجغرافى لاستيرادات الأسلحة فى بلدان العالم الثالث يشير بدوره إلى أن القسم الأكبر من تلك الأسلحة قد توجه صوب مناطق التوتر التى شهدت خلال العقود الأخيرة أكثر من نزاع أو حرب ساخنة.

فمنطقة الشرق الأوسط هيمنت على ٤٦,١ ٪ من إجمالى استيرادات هذه البلدان للسلاح خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩ و ١٩٩٠ فى حين تلتها منطقة الشرق الأقصى ١٧,٥ ٪ ، وجنوب آسيا ١٤,٦ ٪ ، وشمال أفريقيا ١٠,٠ ٪ ، وشبه الصحراء الأفريقية ٧,١ ٪ ، وأمريكا الوسطى والجنوبية ٣,٨ ٪ (٦) ، وبلغ إجمالى الانفاق العسكرى لمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ٣٣٢ مليار دولار أمريكى ، أو مايعادل ٥٥,٣ مليار دولار أمريكى سنوياً ، وشكل إنفاق منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المذكورة ما يزيد على ٣٩ ٪ من إجمالى الإنفاق العسكرى لبلدان العالم الثالث (٧) ومن المعروف للجميع أن منطقة الشرق الأوسط التى استوردت ما يقرب من نصف قيم تلك الأسلحة هى التى شهدت منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر أكثر من عشرة حروب إقليمية صغيرة وكبيرة بلغت ضحاياها ما يقرب من مليونى قتيل وعدد أكبر بكثير من الجرحى والمعوقين ومئات الوف المشردين ، وأشير هنا بشكل خاص إلى الحروب العربية – الإسرائيلية وحربى الخليج والحرب الأهلية فى لبنان والغزو الإسرائيلى للبنان .. إلخ.

(٣)

وخلال العقود المنصرمة وجهت الأقطار العربية ، وبخاصة النفطية منها ، وإسرائيل وإيران واليونان وتركيا مبالغ مالية كبيرة جداً للأغراض العسكرية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت قيمة استيرادات الأسلحة التقليدية لإثنى عشر بلداً عربياً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ مامقداره ١٢٠,٨ مليار $ أمريكى (٨) ، أى بمتوسط سنوى قدره ١٤,٦ مليار $ أمريكى ، ، كما بلغت قيمة استيرادات ثلاثة أقطار عربية أخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ مامقداره ٤ مليار $ أمريكى ، أما

العراق فقد كانت نفقاته العسكرية السنوية لاستيراد الأسلحة ولبقية النفقات العسكرية تتجاوز حاجاته الفعلية لأغراض الدفاع المعقول ، إذ بلغ مجموع استيراداته من الأسلحة التقليدية الحديثة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ماقيمته ٢٧,٤ مليار دولار أمريكي تقريباً موزعة جغرافيا على النحو الآتي : (٩)

جدول رقم ١

التوزيع القيمي لصادرات مجموعة من الدول من السلاح إلى العراق

البلد المصدر	قيمة الصادرات مليون $	النسبة ٪
الإتحاد السوفيتي	١٥٠٠٢	٥٥
فرنسا	٥٠٧٦	١٩
الصين الشعبية	٢٢٦١	٨
مصر	١١٠٨	٤
البرازيل	١٠٦٧	٤
تشيكوسلوفاكيا	٥٩٣	٢
بلدان أخرى	٢٢٦٢	٨
المجموع	٢٧٣٦٩	١٠٠

المصدر : SIPRI, Allgemeiner Jahresbericht 1991,S. 202

وتشير تقارير (سبرى) أيضاً إلى أن إنفاق النظام العراقى على الأغراض العسكرية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٩٠ بلغ أكثر من ٢٠٠,٥ مليار $ أمريكى موزع على النحو الآتى : (١٠)

جدول رقم ٢

إنفاق العراق على الأغراض العسكرية للفترة ١٩٧٦–١٩٩٠ (مليون دولار أمريكى)

السنة	الانفاق	السنة	الانفاق	السنة	الانفاق
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٩٨١	١٤٠٠٧	١٩٨٦	١٦٥٣١
١٩٧٨	٢٥٥٦	١٩٨٢	٢١٩٥٢	١٩٨٧	١٧٠٧٣
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١٩٨٨	١٢٨٦٨
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٩٨٩	١٠٧٢٠
		١٩٨٥	٢٣٥٠٦	١٩٩٠	٩٢٦٨

المصدر : التقارير السنوية لـ « سبرى » للفترة الواقعة بين ١٩٨١ – ١٩٩١

وهذا يعنى أن متوسط الإنفاق العسكرى السنوى للعراق قد بلغ ١٣,٤ مليار دولار أمريكى تقريباً ، وإذا أضيف إلى هذا المبلغ ما انفق على أغراض إنتاج السلاح النووى ، خلال الفترة المنصرمة ومقداره ٥٠ مليار دولار أمريكى فيصبح المبلغ الكلى للإنفاق العسكرى ٢٥٠,٥ مليار دولار أمريكى ، ولا يحتاج المرء إلى خيال خصب ليتصور مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى المتقدم جداً والتطور البشرى والرفاه العام الذى كان يمكن أن يكون عليه الشعب العراقى الآن لو كانت قد صرفت تلك المبالغ الفلكية لأغراض التنمية الاقتصادية والتطوير البشرى بدلاً من توجيهها للتسلح والعسكرة والحرب والعدوان ، وما نجم عن كل ذلك من فقر وبؤس وحرمان يعانى منها الشعب العراقى حالياً والخراب والدمار اللذين لحقا بالاقتصاد والتفكك الذى يتهدد الوطن بعد حربين فتاكتين خاضهما خلال عقد من السنين تقريباً بالرغم من إرادته ومصالحه. (١١)

والأرقام المتوفرة عن التسلح فى إسرائيل تشير إلى أن هذه الدولة المدعمة بشكل استثنائى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اليوم أكبر ترسانة للسلاح التقليدى الأكثر تطوراً فى منطقة الشرق الأوسط وبلدان العالم الثالث وبالمقارنة مع العدد الأكبر من البلدان الأوروبية المتطورة ، كما أنها تعتبر ترسانة خطرة للأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية خارج إطار الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الدولى ، وهى توجه موارد مالية هائلة لأغراض اقتناء أو صناعة الأسلحة ، إضافة إلى تلقيها مساعدات عسكرية كبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ومن عدد من الدول الصناعية الأخرى التى تساهم عبر هذه السياسة بتأجيج سباق التسلح فى المنطقة وتنمى فى الوقت نفسه الاتجاهات العدوانية والتوسعية والعنصرية فى السياسة الإسرائيلية إذ يبدو أن هذه الاتجاهات تنسجم مع المخططات الأمريكية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط والدور الخاص الذى تراه لإسرائيل فيها ، سواء فى الوقت الحاضر أم فى المستقبل أيضاً ، وهى من حيث المبدأ لا تنسجم مع حاجات وضرورات صيانة أمن وسلام المنطقة وحماية مصالح شعوبها كافة وإرساء دعائم العدل والاحترام بين دول المنطقة.

إن الأرقام المتوفرة تشير إلى أن إجمالى الإنفاق العسكرى لإسرائيل بلغ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦ و ١٩٩١ مايزيد على ٨٥,٢ مليار $ أمريكى ، أى بمتوسط إنفاق سنوى للفترة المذكورة قدره ٥,٣ مليار $ أمريكى ، ولاتشمل هذه الأرقام إنفاق إسرائيل لتنفيذ برنامجها الخاص بإنتاج الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية الذى بدأ منذ سنوات العقد السابع. (١٢) ويدخل ضمن هذه الأرقام إنفاق إسرائيل السنوى لاستيراد الأسلحة التقليدية ، والمعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن إسرائيل وجهت مبالغ طائلة لاستيراد الأسلحة التقليدية إضافة إلى موارد كبيرة جداً لانتاج مختلف الأسلحة التقليدية ، وقد صرفت إسرائيل مبلغاً قدره ٥,٠ مليار دولار أمريكى لاستيراد الأسلحة للسنوات ١٩٨٦ و ١٩٩١ ، أى بمتوسط سنوى مقداره ٨٥٢ مليون دولار أمريكى ، وهذه الأرقام لاتتضمن المساعدات العسكرية الكبيرة التى كانت ومازالت تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً باعتبار إسرائيل حليفها

الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط ، وتعتبر إسرائيل واحدة من الدول المصدرة للأسلحة التقليدية إلى بلدان الجنوب.(١٣)

ويواجه الباحث سياسات مماثلة للسياسة غير العقلانية التى تمارسها بلدان الشرق الأوسط فى تكديس الأسلحة التقليدية الحديثة وتجديد الترسانات القائمة فيها فى بلدان كثيرة أخرى مثل الهند وأفغانستان وباكستان وإيران وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتايوان وتايلاند .. إلخ ، فخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٧ و ١٩٩١ مثلا أنفقت كل من الهند وأفغانستان وتركيا واليونان وإيران المبالغ التالية على التوالى لاستيراد الأسلحة التقليدية الحديثة : ١٧,٦ ، ٨,٤ ، ٦,٤ ، ٤,٤ ، ٢,٩ مليار دولار أمريكى.(١٤) هذا مع العلم بأن جميع هذه البلدان تعانى من أوضاع اقتصادية ومالية صعبة جداً ، كما تواجه شعوبها مجاعات مستمرة يموت تحت وطئتها مئات ألوف البشر.

(٤)

وتزداد الصورة مأساوية عندما يقارن المرء بين نفقات استيراد الأسلحة وإجمالى الإنفاق العسكرى لهذه المجموعة من البلدان ، رغم أن الأرقام الرسمية المنشورة غير دقيقة بسبب أن عدداً كبيراً من بلدان العالم الثالث يضع ميزانيات سرية خاصة لا تنشر أرقامها أصلاً ويصعب الاطلاع عليها تخصص لأغراض التسلح والصناعات العسكرية والنفقات العسكرية الأخرى ، ومع ذلك فإن الأرقام المنشورة كافية لإثارة القلق الشديد فى نفوس محبى السلام فى العالم والمهتمين بأوضاع بلدان العالم الثالث ، كما تعتبر باعثا على تنشيط الجهود للبحث فى كيفية الوصول إلى إيقاف سباق التسلح فى وبين بلدان الجنوب ، ثم تقليص حجم ترسانات الأسلحة القائمة حالياً بهدف الوصول إلى سياسات عقلانية فى مجال نزع السلاح الهجومى والاحتفاظ بسلاح دفاعى معقول فى كل منها ، إذ أن استمرار التسلح وفق وتيرة سنوات العقد التاسع فيها سيقود إلى تفاقم عدة مشكلات عصية فيها وبشكل خاص تراجع عملية التنمية أكثر فأكثر ووقوع المزيد من النزاعات والحروب الساخنة جداً وتفاقم الديون الخارجية المتراكمة على كاهلها وتزايد مشكلات الفقر والبطالة والحرمان والتوترات الاجتماعية وتزايد ضحايا المجاعات والبؤس وتزايد موجات الهجرة بين بلدان الجنوب ومن بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال نتيجة لكل ذلك وتزايد موجات العنف ، إضافة إلى إلحاق المزيد من الأضرار بالطبيعة والبيئة ، وهذا كله يمكن أن يجر البشرية كلها إلى المزيد من مخاطر الصراعات والتوترات والحروب الإقليمية ، فالعالم الذى نعيش فيه واحد ، رغم انقسامه إلى عالم الأغنياء وآخر للفقراء ، ورغم وجود نسبة متزايدة من الفقراء فى بلدان الشمال ونسبة صغيرة من الأغنياء المتخمين فى بلدان الجنوب ، وبالتالى فإنه سيواجه مخاطر كبيرة بسبب استمرار وجود تراكم تلك المشكلات العصية ، وبسبب عدم جدية دول الشمال المتقدمة فى المشاركة بمعالجتها.

والأرقام المتوفرة لدينا تشير إلى وقع العلاقة بين نفقات استيراد الأسلحة التقليدية والإنفاق العام على الأغراض العسكرية فى بلدان العالم الثالث للفترة الواقعة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠.(١٥)

جدول رقم ٣

مقارنة بين قيم استيراد الأسلحة وإجمالى الإنفاق العسكرى فى بلدان الجنوب (مليون $ أمريكى)

التفاصيل / السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
نفقات استيراد الأسلحة *	٢٥٧٦٥	٢٨٢٦٥	٣٢١٦٢	٢٤٠٥٤	٢١٧٣٥	١٦٧٢٠
إجمالى النفقات العسكرية **	١٥٠٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٤٠٠٠	١٣٩٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٣٤٠٠٠

المصدر :

* SIPRI, Jahresbericht 1992, S. 308

** OCDE, Military Expenditure in Developing Countries, Expert Workshop Berlin, February 1-2, 1993, Daniel P. Hewitt, P. 4

ومنه يتبين أن نسب أقيام استيرادات الأسلحة بلغت خلال الفترة المذكورة على التوالى ، النحو الآتى من إجمالى النفقات العسكرية تقريباً : ١٧,٢ ٪ ، ١٩,٢ ٪ ، ٢٢,٣ ٪ ، ١٧,٣ ٪ ، ١٥,٩ ٪ ، ١٢,٣ ٪

(٥)

ويفترض ألا ينسى المرء وجود سوق تجارية سوداء منتعشة وموازية للسوق الرسمية القائمة بين الدول التى تغذى مناطق التوتر والحروب بمختلف الأسلحة التقليدية الحديثة وبكميات كبيرة جدا ، تشارك فيها جميع الدول المنتجة والمصدرة للسلاح فى العالم ، وتقدم الحرب العراقية الإيرانية حالة نموذجية تبرز فيها أربع حقائق بصدد تصريف الأسلحة هى :

* كان الهم الأساسى لمنتجى ومصدرى السلاح فى العالم قد تجلى برغبتهم فى تصدير أكبر كمية ممكنة من السلاح إلى كل من العراق وإيران لتأمين أقصى الأرباح ، بغض النظر عن طبيعة الحرب الاستنزافية المدمرة للدولتين ؛ (١٦)

* شاركت غالبية الدول المنتجة والمصدرة للسلاح بتصديره إلى البلدين المتحاربين سواء بصورة مباشرة أم عبر دول أخرى ، فخلال فترة الحرب العراقية الإيرانية التى دامت ثمانية أعوام شاركت ٥٢ دولة ببيع السلاح وضخه إلى جبهات القتال ، ٢٧ دولة منها شاركت فى بيعه إلى طرفى النزاع ، ١٦ دولة أخرى شاركت فى بيعه إلى إيران ، ٩ دول أخرى شاركت ببيعه إلى العراق. (١٧)

* شاركت كل الدول المنتجة والمصدرة للسلاح بممارسة السوق السوداء لإيصال السلاح إلى الطرفين المتحاربين محققة بذلك أرباحاً إضافية على حساب مصالح ومآسى شعوب البلدين ، وكلنا يتذكر حتى الآن فضيحة بيع الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح بصورة سرية إلى إيران ، والتى عرفت بـ – إيران جيت – ؛

* شاركت العديد من دول الاحتكارات العالم الرأسمالى بمساعدة العراق على إنتاج الأسلحة المحرمة دولياً ، وبخاصة السلاح الكيماوى والجرثومى قبل وأثناء حرب الخليج الأولى ، والمحاكمات الجارية لبعض الشركات فى الدول الأوروبية الغربية بسبب بيعها وتهريبها لمعدات وتقنيات ممنوعة إلى العراق أو إلى إيران تدلل على صحة هذا الإدعاء ، ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الصفقات. (١٨)

(٦)

ومنذ أكثر من عقدين من السنين اتجه العديد من بلدان العالم الثالث فى سعيه الدولى صوب الحصول على أسلحة الفتك الجماعية والمحرمة دولياً (الأسلحة الكيماوية والجرثومية) وأسلحة الفتك والتدمير الجماعية (الأسلحة النووية) ، استثمرت بعض الدول النامية أجواء الحرب الباردة والصراع الشديد بين الشرق والغرب لتأمين الحصول على التقنيات والمعدات الحديثة لهذا الغرض ووجدت الدعم والتأييد منها بسبب الأرباح الخيالية التى كانت أو مانزال تحققها الشركات الاحتكارية المنتجة والمصدرة لتقنيات هذه الأسلحة الأكثر تقدماً ، دون أن تفكر بالنتائج المأساوية التى يمكن أن تترتب على هذه السياسة المعادية لمصالح شعوب بلدان العالم الثالث خصوصاً وشعوب العالم بصورة عامة والأضرار التى تلحقها باقتصادياتها واتجاهات تطورها اللاحقة ، وازداد اليوم عدد الدول المالكة أو / والمنتجة للأسلحة الكيماوية والجرثومية فى العالم ، وبخاصة فى قارتى آسيا وإفريقيا حيث توجد فيها أكثر التوترات حدة وخطورة فى العالم ، فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط تمتلك ما يقرب من مائة رأس نووى وصواريخ مناسبة لإطلاق تلك الرؤوس النووية وترسانة كبيرة من الأسلحة الكيماوية والجرثومية ، كما يشار إلى وجود مثل هذه الأسلحة فى كل من جنوب أفريقيا والهند والباكستان وكوريا الشمالية مثلا. (١٩) والإشكالية فى هذا الصدد تبرز فى جوانب عديدة ، منها مثلاً :

* المخاطر الكبيرة المرتبطة باتساع دائرة الدول المالكة لأسلحة الفتك والتدمير الجماعية وفى مناطق مليئة بالتوترات والصراعات المتنوعة ، وتسود فى أغلبها نظم استبدادية ولا ديمقراطية يصعب فى كل الأحوال معرفة حساباتها وتصرفاتها؛

* التكاليف المالية والبشرية والفنية الباهظة جداً المرتبطة بإنتاج مثل هذه الأنواع من الأسلحة والتى تأتى على حساب عملية التنمية ومصالح ومستوى حياة ومعيشة شعوب تلك البلدان ؛

* التكاليف الباهظة والمخاطر الجمة المرتبطة بخزن هذه الأسلحة أو فى التخلص منها فيما بعد ؛ احتمال كبير بإمكانية اتساع دائرة المالكين ، والمنتجين لهذه الأسلحة ، ويمكن أن تقدم جمهوريات منظومة الدول المستقلة المالكة لأسلحة الإبادة الجماعية ، وبخاصة النووية منها ، نماذج واقعية على تنامى مخاطر انتقال تلك التقنيات إلى بلدان أخرى بسبب حاجة تلك الجمهوريات إلى الموارد المالية.

(٧)

إن مأساة مواصلة التسلح فى بلدان الجنوب تعنى المزيد من استنزاف الموارد المالية الشحيحة المتوفرة فى هذه البلدان ومواردها الأولية وزيادة مديونيتها الخارجية وتقليص قدرتها على التنمية وتحسين مستوى معيشة وحياة شعوبها ، والأرقام التالية تدلل على المفارقة الكبيرة فى هذا الصدد.

ففى الوقت الذى أنفقت بلدان الجنوب مبلغاً قدره ١٣٤ مليار دولار أمريكى خلال عام ١٩٩٠ على الأغراض العسكرية كانت فى الوقت نفسه تعيش نسبة عالية من سكانها فى ظل ظروف الفقر المطلق ، حيث بلغت فى أفريقيا السوداء ٤٧,٨٪ و ٤٩٪ فى جنوب آسيا و ٢٥,٥٪ فى أمريكا اللاتينية من إجمالى سكان هذه المناطق ، وبلغ عدد جائعى بلدان الجنوب فى عام ١٩٩١ مايزيد عن ٥٥٠ مليون إنسان ، ومات فى نفس العام ٤٠ مليون إنسان بسبب الجوع.(٢٠)

وفى الوقت الذى أنفقت بلدان الجنوب حوالى ١٣٧ مليار دولار أمريكى على الأغراض العسكرية فى عام ١٩٨٩ بلغ ما وجه لأغراض التربية والتعليم ١٥٥ مليار دولار فقط ، فى حين وجد فى هذه البلدان فى نفس العام مايزيد على مليار إنسان أمى.(٢١)

وقد لعبت عمليات التسلح والإنفاق العسكرى عموماً دوراً بارزا فى زيادة المديونية الخارجية لبلدان الجنوب ، وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن مديونية هذه البلدان بلغت حتى نهاية عام ١٩٩١ حوالى ١٤٧٠ مليار دولار أمريكى ، ولكنها أجبرت خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٢ و ١٩٩٠ على دفع مبلغ قدره ١٣٤٥ مليار دولار أمريكى تسديداً للفوائد التى ترتبت على تلك الديون أو ما يطلق عليه « خدمة الدين » وهى مبالغ طائلة جداً استنزفت جزء مهما وأساسياً من الموارد المالية التى كان يمكن توجيهها لأغراض التراكم الإنتاجى.(٢٢)

(٨)

وتجسد سياسات التسلح الجارية فى بلدان الجنوب منذ أكثر من أربعة عقود وما ارتبط بها أو نجم عنها من ممارسات للعنف والقوة العسكرية والحرب على المستويين الداخلى والإقليمى وإعلان حالة الطوارئ ومصادرة الحريات الديمقراطية بحجة حماية الجبهة الداخلية وتحميل المجتمع خسائر بشرية ومادية ومالية وآلاما وأمراضا نفسية وجوعا وحرمانا وتشردا تجسد انتهاكاً فظا وصارخاً لحقوق الإنسان فى الحياة والعيش بحرية وأمان وكرامة وعزة نفس ، لقد انتهكت عبر هذه السياسات حق الإنسان بشكل عام وحق المرأة والأمومة والطفولة وحق العمل والعيش بسلام وطمأنينة ، وأثناء الحروب وفترات فرض حالات الطوارى واحتلال أراضى الغير امتلأت السجون والمعتقلات برافضى الحرب وحالات الطوارئ والأسرى والمناهضين للاحتلال وسياساته العدوانية واستخدمت بحقهم أساليب التعذيب البربرية ، وجرت عمليات نهب لممتلكات الناس الأبرياء واغتصابات مهينة ومجرمة بحق النساء والرجال والصبية وهدم دور العبادة والجامعات والمدارس ورياض الأطفال ودور السكن والمرافق العامة والمتاحف وتدمير المصانع والمزارع والحقول وفرض العقوبات والإتاوات الجماعية على السكان ، إضافة إلى تخريب البيئة والحاق الدمار بالطبيعة ومواردها ، ويمكن للإنسان أن يورد عشرات الأمثلة التى تؤكد صحة هذه الادعاءات ، منها على سبيل المثال لا الحصر الحرب الكورية والحرب الفيتنامية والحروب العربية – الإسرائيلية والحرب الأفغانية والحرب فى لبنان وحربى الخليج والنزاع الهندى الباكستانى والهندى الصينى والصينى الفيتنامى والقتال الجارى فى أنجولا والصومال والسودان وضحايا التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا والتمييزالإثنى والدينى والطائفى والفكرى والسياسى .. إلخ ، وأقرب نموذج على هذه الحروب الهمجية تقدمه الأحداث الدموية اللاإنسانية الجارية فى الدويلات المتصارعة فى الدولة اليوغسلافية السابقة ، والتى يقف المجتمع الدولى عاجزاً عن معالجتها ، ويفترض ألا يغفل المرء دور بعض الدول الأوروبية ، ومنها ألمانيا ، فى إثارة أو تشديد هذا الصراع ودفعه إلى دروب الاقتتال وصعوبة تحقيق التفاهم والصلح ، وبهذا المعنى فالإنسان كان ومايزال وسيبقى يعتبر الضحية الأولى والأخيرة لسياسات التسلح والعدوان والحروب الأهلية والإقليمية التى كانت وماتزال تجرى فى أنحاء مختلفة من هذا العالم أو حتى التى يمكن أن تحصل فى المستقبل ، وهى التى ينبغى أن يجرى العمل بإصرار ودأب من أجل إيقافها حاليا ومنع وقوعها فى المستقبل.

(٩)

من كل ذلك يخلص المرء إلى استنتاج جوهرى مفاده أن استمرار عمليات التسلح ومحاولات العديد من الدول لامتلاك أسلحة الفتك والتدمير الجماعية يشكل عبئا ثقيلاً جداً على كاهل شعوب بلدان الجنوب من النواحى المالية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ويضعف بل يهدد قدراتها على التنمية الاقتصادية والتطوير البشرى كما يحمل معه مخاطر جمة على أمن وسلام هذه الشعوب.

ويفترض ألا ينسى المرء بأن عمليات التسلح والتصنيع العسكرى الواسعتين تؤديان إلى تكوين أجهزة وفئات اجتماعية ترتبط مصالحها الأساسية بهذه العمليات وتغتنى على حساب مصائب الشعب والكوارث التى يمكن أن تنجم عن إقامة ترسانات كبيرة من الأسلحة الحديثة فى هذه البلدان ، كما أن هذه الفئات ستتصدى لمحاولات تحجيم الاستيراد أو التصنيع العسكرى وتقليص القوات المسلحة ، وبالتالى تتحول إلى معضلة حقيقية عندما تفكر هذه الدولة أو تلك باتخاذ إجراءات الحد من التسلح والتصنيع العسكرى.

وفى ضوء هذه الحقائق يتطلب الموقف الدولى إزاء قضايا التسلح فى العالم الثالث أن تلعب الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً أساسياً فى تأمين مستلزمات وأجواء التعاون الدولى فى هذا الصدد ، وألا تغفل عند المعالجة الربط العضوى بين مجاميع المشكلات التى أتينا على ذكرها فى بداية البحث.

يفترض فى الأمم المتحدة التى لم تلعب حتى الآن الدور المطلوب منها ، ليس القيام بهذا الدور فحسب ، بل وألا تسمح للدول الكبرى بانتزاع دورها منها أو أن تتنازل هى عنه لهذه أو تلك من الدول الكبرى وتحت ضغطها ، كما يحصل الآن على نطاق واسع ، إذ أن هذه السياسة تحمل معها مخاطر كبيرة على الأجواء الدولية وعلى مصداقية الأمم المتحدة وبالتالى على دورها المطلوب فى الحياة الدولية ، وتقدم حرب الخليج الثانية نموذجاً صارخاً فى مصادرة الولايات المتحدة الأمريكية لدور الأمم المتحدة والقيام به بإسمها قسراً ولصالحها أساساً ثم لصالح الدول الصناعية الأخرى.

(١٠)

يقينا يصعب تصور إمكانية تحقيق نتائج إيجابية فى مجال تخفيف سباق التسلح بين دول الجنوب فى الأقاليم المختلفة وتقليص ترسانات الأسلحة فيها إلى حدود الدفاع المعقول ما لم يرتبط ذلك بنشاط استثنائى من جانب الأمم المتحدة لمعالجة المشكلات القائمة فى هذه الدول أو فيما بينها ، والتى تعتبر ضمن الأسباب الكامنة وراء التوترات الراهنة وسباق التسلح ، قبل أن تتحول إلى نزاعات ساخنة ومدمرة.

فوفق المعلومات المتوفرة شهدت سنوات الخمسينات بداية اندلاع ٣٣ انتفاضة وثورة شعبية

وانقلاباً عسكرياً وحرباً أهلية وإقليمية وسواها ، وارتفع هذا العدد فى الستينات إلى ٥٢ ، ثم انخفض إلى ٣٨ فى السبعينات ، وإلى ٢٨ فى الثمانينات. (٢٣) ، إلا أن عدد الضحايا وحجم الخسائر والتدمير كان كبيراً جداً وفى تزايد مستمر بسبب استخدام الأطراف المتنازعة للأسلحة الأكثر تطوراً وتدميراً ووحشية فى تلك النزاعات والحروب واستمرار بعضها فترات طويلة ، ويمكن للحربين الخليجيتين فى العقد الثامن وبداية العقد التاسع أن تقدما نموذجين صارخين فى هذا الشأن ، إذ كانت الأولى حرب استنزاف طويلة دامت قرابة ثمان سنوات وتسببت بوقوع أكثر من نصف مليون قتيل ومليون جريح وخسائر مالية بأرقام فلكية وتدمير اقتصادى واسع النطاق فى البلدين ، وكانت الثانية حرب انتقام تدميرية غير متكافئة وسريعة نسبيا دامت ٤٣ يوما وتسببت بإنزال أفدح الخسائر بالسكان المدنيين وبالقوات المسلحة والمؤسسات المدنية والعسكرية ، وبالمشاريع الاقتصادية والهياكل الارتكازية ، والتى أعادت العراق إلى فترة ما قبل التصنيع وفق تقديرات خبراء الأمم المتحدة. (٢٤)

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وهى على رأس التحالف الدولى المناهض للعراق ، الذى كان قد غزا الكويت واحتلها بصورة همجية متجاوزا على الشرعية الدولية والجيرة والأخوة العربية ، أحدث أنواع الأسلحة والمعدات ووسائل الاتصالات المتقدمة والتى جرت كلها على رقعة ضيقة ومكشوفة من الأرض العراقية ، كما كانت ساحة اختبار لكفائة تلك الأسلحة والمعدات ، وميدانا لمظاهرة إعلامية وسياسية وعسكرية فريدة من نوعها لتأكيد التفوق الأمريكى على الصعيد الدولى وإعلانا ببداية « عهد جديد » ومحاولة لفرض وتكريس نظام دولى جديد لم يتبلور ويتكامل بعد تقوده وتوجهه الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنهاء مؤقت لصراع على النفوذ والدور والأسواق والنفط فى منطقة الشرق الأوسط بين المراكز الثلاثة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى الحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة بأسرها ، وبخاصة إزاء الدول العربية ، هذا مع العلم بأن الإمكانية كانت متاحة تماماً عربياً ودولياً لتحرير الكويت وفرض انسحاب القوات العراقية منها دون خوض تلك الحرب التدميرية المتعمدة وارتكاب أبشع الجرائم بحق الناس المدنيين والعسكريين العراقيين وبحق الاقتصاد العراقى والبيئة فى المنطقة بأسرها.

(١١)

إن السعى لإيجاد حلول عملية للنزاعات المحلية والإقليمية وتأمين توجه فعلى لتخفيف سباق التسلح وتقليص ترسانات الأسلحة فى بلدان الجنوب يستوجب من دول الشمال المتقدمة أن تمارس فى تعاملها وتعاونها مع تلك الدول سياسة أكثر عقلانية وأكثر تفهما لطبيعة مشكلاتها وإبراز الرغبة الفعلية فى المشاركة فى معالجتها إذ أن سياساتها حتى الآن لا تدلل على ذلك فحسب ، بل تؤكد على الطابع الاستعمارى الأكثر حداثة والأشد استغلالا وإساءة للتطور المستقل للشعوب.

وأن تتم هذه العملية على قاعدة سياسية توفر الأمن والاستقرار والسلام لشعوب المناطق المختلفة عبر تنشيط دور ومبادرات الأمم المتحدة ، ومن المهم أن تتوجه الجهود صوب الأمور التالية :

١ – قيام الأمم المتحدة بتشكيل الهيئات المناسبة التى تمارس نشاطها فى البلدان المختلفة وتتحمل مسئولية حصر المشكلات المحلية والإقليمية التى تواجه كلا من هذه البلدان ثم تقديم المقترحات العملية المستندة إلى أرض الواقع والتى تمتلك نصيباً من النجاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى يفترض أن تقوم بمهمة الوساطة الدولية.

٢ – قيام الأمم المتحدة بتنظيم مؤتمرات إقليمية على غرار المؤتمر الأوربى الخاص بالأمن والتعاون المشترك فى كل من آسيا ، ومنها منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لمعالجة القضايا الملتهبة فيها على أسس سياسية سليمة ، وبمشاركة جميع دول المنطقة.

٣ – تنشيط محكمة العدل الدولية التى مقرها فى لاهاى وإقامة محاكم مماثلة لها فى مناطق أخرى من العالم وتطوير قدراتها وكفاءاتها للقيام بدورها فى معالجة المشكلات القائمة بين الدول دون السقوط فى حمى البيروقراطية المقيتة وقبل أن تتحول تلك المشكلة إلى نزاعات ساخنة يصعب إيقافها ، كما حصل أثناء الحرب العراقية – الإيرانية مثلاً ، ويجد المرء فى الواقع القائم فى العالم أساساً يمكن أن يقترح بموجبه قيام الأمم المتحدة بتشكيل محاكم تتخصص فى النظر بالجرائم التى ترتكب ضد حقوق الإنسان وتقديم مجرمى الحروب إليها.

٤ – تشكيل قوة دولية لحفظ الأمن والسلام فى مناطق العالم المختلفة وإرسالها إلى تلك المناطق التى تتهددها مخاطر الصراعات والحروب ، ويبدو أساسياً وضرورياً أن تتشكل هذه القوات من أفراد لا ينتمون إلى قوات الدول الكبرى الأعضاء فى مجلس الأمن الدولى التى كانت وماتزال وراء الاجتياحات العسكرية والعدوان ضد بلدان العالم الثالث من أجل ضمان حياد وموضوعية ونجاح هذه القوات وتأمين الدور الفاعل للأمم المتحدة فيها.

٥ – تخلى دول الشمال المتقدمة عن سياسة الأحلاف السياسية والعسكرية التى مارستها أثناء الحرب الباردة والتخلى عن إقامة القواعد العسكرية على أراضى الدول الأخرى ، فالعالم يحتاج إلى علاقات دولية جديدة ، إلى نظام دولى جديد يفترض أن تقيمه وتوطده الجمعية العامة للأمم المتحدة ويأخذ على عاتقه صيانة مصالح الدول الصغيرة ، وبخاصة بلدان العالم الثالث ، وضمان الديمقراطية فى العلاقات الدولية والالتزام المتبادل من قبل جميع الدول فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية ، وليس على غرار النظام الدولى الاستبدادى الذى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامته وقيادته وتكريسه حالياً وفرضه على العالم كله.

٦ – إن زيادة وتحسين النشاطات السياسية الموجهة لمعالجة التوترات والصراعات فى مناطق العالم المختلفة يمكنها أن تفتح الأبواب أمام الأمم المتحدة لوضع مواثيق جديدة تهدف إلى تقليص الأسلحة والقوات المسلحة فى جميع بلدان العالم الثالث وجعلها من حيث الكم والكيف مناسبة لأغراض الدفاع المعقول وبعيداً عن إمكانية شن الحروب ، وممارسة مثل هذه السياسة تتطلب جهداً استثنائياً لتطبيقها إذ لايمكن تحقيقها إلا عبر وضع نظام فعال لأمن المناطق المختلفة بالعالم وفى إطار نظام فعال للأمن الدولى ، إذ يكفى المرء أن يلقى نظرة سريعة على المشكلات الراهنة فى آسيا وأفريقيا ليدرك المصاعب التى تعترض طريق إيقاف التسلح دع عنك تقليص ترسانات الأسلحة الراهنة ، والسبب فى ذلك يعود إلى وجود أكوام من المشكلات وإلى غياب الثقة المتبادلة والخوف من العدوان المفاجئ ، إضافة إلى دور الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للسلاح فى تأجيج التسلح وإثارة المزيد من المشكلات الجديدة ، ويمكن للمرء أن يورد الصراع العربى – الإسرائيلى كمثال واقعى على المصاعب التى تواجه عملية نزع السلاح فى منطقة الشرق الأوسط ، إذ بدون الوصول إلى حل سياسى عادل للقضية الفلسطينية يقوم على أساس الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وممارسته فعلاً وعودة اللاجئين والمبعدين إلى ديارهم ، وكذلك الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة من قبل إسرائيل فى كل من سوريا ولبنان لايمكن أن يكون هناك أمن وسلام دائمان ، كما لا يمكن أن يكون هناك تخفيف واقعى لسباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل أو تقليص للقوات المسلحة أو منع لحرب جديدة.

ومن هنا تنشأ أهمية وضع خطة عملية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة تهدف إلى تقليص القوات المسلحة وترسانات الأسلحة خلال ١٥ سنة القادمة فى مختلف البلدان شريطة أن تقترن بمعالجة جادة للمشكلات التى تعانى منها.

٧ – الاتفاق عبر الأمم المتحدة على منع بيع أو تزويد القوات المسلحة فى بلدان الجنوب بأسلحة الفتك والدمار الجماعيين والصواريخ ومعاقبة الدول والشركات التى تخرق هذه الاتفاقات وتشكيل لجان دولية للمراقبة الحازمة على ترسانات مثل هذه الأسلحة فى بلدان العالم الثالث ، ويتطلب الأمر تحويل مناطق بلدان الجنوب إلى مناطق منزوعة السلاح النووى وبقية أسلحة الفتك والتدمير الجماعية نزعا شاملا وعاما.

٨ – ويفترض فى دول الشمال أن تتخلى عن سلوكها المزدوج فى التعامل مع مختلف البلدان فى قضايا بيع الأسلحة الحديثة ، ففى الوقت الذى ترفض بيع السلاح وتقاوم من يبيع السلاح إلى بعض الدول تقوم هى ببيع أو تزويد بعض الدول الأخرى بأحدث الأسلحة ، ومثل هذه السياسة التى تمارس نهجا يأخذ ب « تعايش » مناخين مختلفين (صيف وشتاء) على سطح واحد تقود إلى تأجيج الخلافات والمشكلات وتتسبب بنشوء مصاعب جديدة على هذا الطريق وإلى انتعاش

السوق السوداء وإلى تشديد سباق التسلح عملياً.

٩ – ربط شروط التعاون والتنسيق والدعم الدولية فى مجال الاقتصاد وشئون التنمية بمدى التزام بلدان الجنوب بشروط معالجة المشكلات الإقليمية وقضايا التسلح وتقليص ترسانات الأسلحة الراهنة والالتزام بالطرق السلمية فى معالجة المشكلات القائمة مع الغير ، ورغم أن هذا الموقف سيجد الرفض والمعارضة من كثير من بلدان الجنوب التى لها مشكلات مع جيرانها فإن الموقف الحازم فى ممارسة ذلك سيحقق على مدى متوسط وبعيد نتائج إيجابية لصالح جميع البلدان والسلم فى هذه المناطق من العالم.

١٠ – إقرار وممارسة سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية لبلدان الجنوب من جانب دول الشمال المتقدمة ، ورفض ما يحصل اليوم من تدخل فظ فى مناطق عديدة من العالم ، واحترام سيادتها واستقلالها السياسى.

١١ – اعتراف دول الجنوب بالحدود الدولية الراهنة وإعلانها الصريح عن عدم لجوئها إلى ممارسة سياسة القوة والحرب لمعالجة تلك المشكلات.

١٢ – احترام دول الجنوب لحق الشعوب فى تقرير مصيرها وممارسته فعلاً.

١٣ – التزام دول الشمال المتقدمة بتقديم دعم مالى سنوى مستمر إلى صندوق المساعدة الدولية لدعم جهود التنمية وحماية البيئة فى بلدان العالم الثالث ويمكن أن يقتطع مثل هذا الدعم من الناتج المحلى الإجمالى ومن تلك الموارد التى كانت توظف فى سباق التسلح فى فترة الحرب الباردة ، على أن تقوم الأمم المتحدة بتوزيع تلك الموارد وفق الشروط التى تحددها والتى تضمن إنفاقها فى الشئون التنموية أولاً ، وأن البلدان التى تستفيد من هذا الدعم الدولى لا توظف أموالها فى الأغراض العسكرية ثانياً ، وتلتزم بتحويل صناعاتها العسكرية إلى الأغراض المدنية ثالثاً تحت إشراف دولى صارم.

(١٢)

ويفترض عند معالجة قضايا التسلح ونزع السلاح وتقليص القوات المسلحة ، سواء كان ذلك بالنسبة إلى بلدان الجنوب أم بلدان الشمال وبالرغم من التباين فى مستويات التسلح ، أن ينتبه إلى أن سياسات الحرب الباردة والتسلح المتفاقم وتعظيم القوات المسلحة الوطنية خلال سنوات العقود الأربعة المنصرمة قد لعبت دوراً أساسياً فى نشوء وتطور بنى اقتصادية اجتماعية وسياسية وعسكرية وفكرية وقوى سياسية واجتماعية ذات مصالح متباينة ومنحدرة من أصول اجتماعية مختلفة ولكنها ترتبط مصلحيا ، بهذا القدر أو ذلك وبهذا الشكل أو ذلك ، باستمرار عمليات التسلح أو / والتصنيع العسكرى وزيادة

القوات العسكرية ، ومن هنا يفترض الأمر ألا ينظر إلى مشكلة التسلح وكأنها مشكلة اقتصادية ومالية فحسب ، رغم الضغط المتزايد الذى تمارسه عمليات التسلح والتصنيع العسكرى على اقتصاد ومالية بلدان الجنوب ، بل باعتبارها مشكلة اجتماعية وسياسية وفكرية أيضاً.

وفى ضوء ذلك فإن معالجتها تتطلب توفير مستلزمات كثيرة وفى مجالات ومستويات مختلفة ، ولايكفى بأى حال من الأحوال مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ وتأمين تنفيذ اجراءات عديدة جئنا على ذكر أهمها فى أعلاه ، بل يفترض اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى تسمح بتوفير الأرضية المناسبة للسير فى طريق تقليص ونزع السلاح وتخفيض القوات المسلحة ، وفى كل الأحوال يتطلب الأمر خوض نضال فكرى وسياسى تثقيفى وتعبوى واسع النطاق من جانب الجماهير الواسعة والمنظمات والأحزاب والقوى الديمقراطية للضغط بهذا الاتجاه لتعديل السياسات التى تمارسها حكومات هذه البلدان لصالح قضايا الأمن والسلام فى العالم.

ومن الناحية العملية يفترض أن يأخذ الساعون إلى تقليص الأسلحة وتخفيض القوات المسلحة فى جميع بلدان العالم بنظر الاعتبار بأن الفئات البرجوازية التى وظفت رؤوس أموالها فى عمليات التصنيع العسكرى أو فى النشاط التجارى الخاص باستيراد وتصدير الأسلحة أو خدمتها ، أو تلك الفئات من البرجوازية البيروقراطية التى ارتبطت مصالحها بنشاط الدولة فى هذه المجالات ، أى أولئك الذين يشرفون على معامل التصنيع أو ينظمون عمليات الاستيراد والتصدير الحكومى للأسلحة ، وكذلك الوسطاء الذين يحققون أرباحاً غير مشروعة عبر تلك النشاطات ، أو الذين يحتكرون تموين القوات المسلحة وتأمين الخدمات لها ، إضافة إلى الشغيلة الذين يعملون فى المصانع العسكرية أو الضباط وضباط الصف وبقية أفراد القوات المسلحة الذين يعملون فى القوات المسلحة والذين يشكلون فى عدد كبير من البلدان نسبة مهمة من قوة العمل المحلية ، ستتأثر مباشرة بالموقف من عمليات زيادة أو تقليص التسلح وتوسيع أو تقليص الإنتاج العسكرى وزيادة أو تخفيض عدد القوات المسلحة فى هذه البلدان وبالتالى ستقاوم شئنا أم أبينا وبهذا القدر أو ذلك ، عمليات نزع السلاح وتقليص الترسانات العسكرية القائمة أو تقليص الإنتاج العسكرى وتخفيض عدد القوات المسلحة ما لم يجر التفكير العملى فى كيفية تطمين أو تلبية المصالح الحيوية لتلك الفئات مثل توفير فرص توظيف فى مجالات أخرى تحقق لأصحاب رؤوس الأموال أرباحا مناسبة كما توفر فرص عمل للذين يسرحون من القوات المسلحة أو للذين يفقدون أماكن عملهم بسبب تقليص الإنتاج العسكرى أو تقليص الاستيراد والتصدير ، وبغير ذلك ستتحول هذه القوى إلى بؤر للمعارضة ومقاومة هذه الاتجاهات السلمية الصحيحة وإلى نشوء وتطور صراعات جديدة سواء كانت فكرية أو سياسية أم اقتصادية –اجتماعية ، وستواجه العديد من البلدان التى تسعى إلى اجراء تخفيض فى استيراداتها من الأسلحة أو / وإلى تقليص قواتها العسكرية فى الغالب الأعم محاولات انقلابية وتمردات عسكرية تقف وراءها تلك الفئات الاجتماعية المدنية والعسكرية ، وإلى مصادرة الحريات

الديمقراطية وفرض النظم الأشد دكتاتورية وعدوانية ، وستجد تلك المحاولات والنظم التى تنشأ فى أعقاب نجاحها أو القائم منها الآن التأييد الواسع ، سواء بصورة علنية أم مبطنة ، من جانب الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للأسلحة ومن المجمعات الصناعية العسكرية الاحتكارية.

(١٣)

ويفترض فى الدول التى تسعى إلى تقليص أسلحتها أو تخفيض إنتاجها العسكرى التفكير فى كيفية والتحرى عن سبل الاستفادة القصوى من تحويل المنشآت الصناعية العسكرية القائمة إلى الإنتاج المدنى ، وكذلك تحويل الأسلحة المتوفرة نحو الاستخدامات المدنية ، إذ أن مثل هذه العملية معقدة جداً ومتباينة من مصنع إلى آخر ومن سلاح إلى آخر ، وتستوجب تأمين الكوادر والأجهزة والخبرة الفنية وكذلك المزيد من رؤوس الأموال ، وتأمين مثل هذا التطور فى الفكر والسياسة العملية ومعالجة جادة لهذه المشكلات يتطلب خوض حوار فكرى وسياسى مستمر ، كما يشترط نضالا دؤوبا وهادفاً من جانب الجماهير الشعبية الواسعة ومن جانب الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

إن الخبرة الجديدة التى بدأت تتكون فى مجال نزع السلاح وتقليص القوات المسلحة ، وبخاصة فى منظومة الدول المستقلة أو فى محاولة تحويل بعض المنشآت الصناعية العسكرية فيها إلى الأغراض المدنية والمشكلات التى بدأت ترافق هذه العملية تطرح بإلحاح شديد مهمة القيام بدراسات سياسية – اجتماعية واقتصادية – اجتماعية معمقة فى هذا الصدد بحيث تساهم فى تسهيل المهمة وتعجيلها لصالح بلدان الجنوب.

(١٤)

إن النجاح فى تطبيق مثل هذه الإجراءات يتطلب إعادة النظر فى بنية وميثاق وأساليب وأدوات عمل المنظمة الدولية القائمة ، إذ أنها ستبقى عاجزة عن أداء الدور المنشود مادامت تعمل وفق الأسس الراهنة التى تستخدمها بشكل فظ لضمان مصالحها الأساسية أولا ومصالح الدول الصناعية المتقدمة الأخرى ثانياً وبالضد من مصالح بلدان الجنوب تماماً ، وإصلاح المنظمة الدولية يعنى ، ضمن ما يعنى ضمان صوت ومشاركة أفضل لدول الجنوب فى مجلس الأمن الدولى وفى المؤسسات الدولية الأخرى التابعة لها ودمقرطة علاقاتها وأساليب عملها بحيث تسمح بوجود منظمة دولية ديمقراطية قادرة على أداء الدور المطلوب منها والذى تتطلع إليه الشعوب لاستعادة ما فقدته من مصداقيتها أمام جميع شعوب العالم ، وعلى التعامل مع جميع دول العالم على أساس الاحترام والمساواة وصيانة المصالح وضمان الأمن والسلام فى العالم الواحد.

(١٥)

إن الدعـوة إلى تقليص الأسلحة فى بلدان العـالم الثالث تتطلب دعـوة مماثلة إلى دول الشـمـال المتقدمة لتخفيض ترسانات الأسلحة فيها وإلى تقليص إنتاجه وتصديره ، إذ يصعب على المنظمة الدولية إقناع البلدان الأخرى بضرورة تقليص استيراداتها وتخفيض مخزونها من الأسلحة وتقليص قواتها المسلـحة ، فى وقت تواصل فيه الدول الكبرى التسلح وتزويد الدول المتعاونة معها بمزيد من الأسلحة ، وفى وقت تواصل فيه الدول المنتجة والمصدرة للسلاح تطويره وإنتاج أجيال جديدة منه وتصديره على نطاق واسع ، وفى وقت تتعرض العديد من بلدان الجنوب إلى عدوان وتدخل فى شئونها الداخلية من قبل بلدان الشمال ، فالدول والاحتكارات المنتجة للأسلحة ستبقى تتحرى عن أسواق لتصريف منتجاتها وستجدها لامحالة فى ظل الأوضاع الدولية الراهنة ، فالمعطيات المتوفرة حالياً تشير إلى أن سنوات العقد الأخير من هذا القرن قد شهدت انخفاضا نسبياً فى بيع الأسلحة إلى بلدان الجنوب ، وكان السبب فى ذلك يعود إلى الانخفاض الكبير فى مبيعات جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق منذ عام ١٩٩١ من الأسلحة والعتاد ، وكذلك تقلص صادرات بلدان وسط وشرق أوربا « الاشتراكية » المنهارة إلى أسواق البلدان التى كانت تصدر لها الأسلحة والعتاد خلال العقود الأربعة المنصرمة ، إلا أن هذه الظاهرة الإيجابية قد اقترنت بظاهرة سلبية صارخة هى لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى ملء « الفراغ » الذى خلفه غياب الاتحاد السوفيتى السابق عن سوق السلاح الدولية وقيامها بزيادة صادراتها من السلاح بنسبة تزيد على الثلث من مبيعاتها إلى بلدان الجنوب قياساً لأواخر العقد التاسع.

وفى منطقة الشرق الأوسط ، حيث تحتدم التوترات الإقليمية وتهدد باستمرار بانفجارات غير محسوبة وغير معروفة العواقب ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد أكبر الصفقات التجارية العسكرية الاحتكارية مع عدد من دول المنطقة (السعودية والكويت ودولة الإمارات وعمان والبحرين) إضافة إلى قيامها بتزويد اسرائيل بمزيد من الأسلحة الهجومية والدفاعية الأكثر حداثة من تلك التى زودت بها حتى الآن الدول العربية الخليجية مستثمرة دورها والموقع الذى انتزعته لها فى هذه المنطقة بعد حرب الخليج الثانية ، كما استطاعت كل من إيران وتركيا اقتناء المزيد من السلاح من مصادر مختلفة كالصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية والبرازيل وأسبانيا .. إلخ وجدير بالإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحاول وبشتى السبل منع الصين الشعبية أو غيرها من الدول من بيع السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط أو لغيرها من بلدان الجنوب ، فى حين تسمح لنفسها ببيع كميات هائلة من السلاح إلى تلك المناطق ، معرضة أمن وسلام ومصالح بلدان المنطقة إلى مخاطر جمة ومحققة فى ذات الوقت أرباحا خيالية ، وصفقات الأسلحة التى عقدت فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم تكشف عن هذه السياسة الاحتكارية التى تسعى الولايات المتحدة إلى تكريسها فى سوق السلاح الدولى ، وتكشف فى الوقت نفسه عن المخاطر التى تكمن وراء هذه

الازدواجية فى المواقف والسياسات وعن المخاطر التى تتهدد أمن وسلام بلدان الجنوب.

(١٦)

إن التسلح الجارى فى بلدان العالم الثالث مرعب حقاً لشعوب هذه البلدان ويحمل معه مخاطر جمة على أمن وسلام تلك المناطق ، ولكنه لا يحمل معه من الناحية الموضوعية أية مخاطر عسكرية حقيقية على دول الشمال كما لايهدد بنشوب حروب مباشرة معها مثلما تحاول دول الشمال تصويره أمام شعوبها وتقديم صورة عدو جديد لها بعد غياب صورة العدو السابق التى كانت تروج لها ، وأعنى بذلك صور الاتحاد السوفيتى وبقية بلدان المعسكر الشرقى السابق أو صورة الشيوعية بشكل عام ، إذ أن العكس هو الصحيح ، حيث تتعرض بلدان الجنوب إلى مخاطر العدوان العسكرى عليها من قبل دول الشمال المتقدمة واجتياح أراضيها ، والسنوات العشر الأخيرة مليئة بأمثلة تقدم الأدلة الدامغة والكافية لتأكيد صحة الادعاء بوجود هذا الاتجاه فى سياسة الدول الرأسمالية المتطورة ، من يتابع صحافة ونشريات ومحاضرات العديد من سياسى دول الشمال المتقدمة وممثلى حلف شمال الأطلسى ، يزداد قناعة بمحاولات هؤلاء جعل بلدان الجنوب وكأنها عدو الشمال الجديد المحتمل ، حتى راح البعض منهم يصور الأمر وكأن الحرب القادمة المحتملة ستكون بين العالم الإسلامى والعالم المسيحى. (٢٥)

إن مخاطر سباق التسلح الواقعية فى بلدان الجنوب تنشأ من حقائق الأوضاع فيها ، أى من احتمال حدوث اعتداءات متبادلة بين دول الجنوب بسبب تراكم مشكلاتها العصية ، والإنفاق المالى الهائل لشراء الأسلحة أو / وتصنيعها والديون التى تترتب بذمتها والتخريب الذى يصيب البيئة بسببها والخسائر المادية الجسيمة التى تتحملها ، والإشكالية الكبيرة فى هذا التسلح تبرز فى تفاقم عجز بلدان الجنوب عن معالجة مشكلاتها وما يمكن أن تصدره من نتائج تلك المشكلات إلى بلدان الشمال.

(١٧)

وتزداد المخاطر التى تواجه بلدان الجنوب فى المرحلة الراهنة وفى المستقبل المنظور بسبب اشتداد المنافسة بين المراكز الصناعية الثلاثة ، بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوربا ، التى تقف اليوم ألمانيا الموحدة على رأسها ، على إعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادى والسياسى – العسكرى فيما بينها فى ضوء التغيرات الجذرية التى حصلت فى العالم منذ مطلع هذا العقد وانهيار النظام الدولى الذى أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية ، نظام القطبين الدوليين المتصارعين ، بانهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية ، ومايمكن أن يترتب عل هذه المنافسة من احتدام للصراعات الدولية ، إذ أن

جميع الدلائل تشير إلى أن تلك المنافسة وما تنشأ عنها من صراعات دولية ستجرى دون استثناء على أراضى بلدان الجنوب وبعض بلدان أوربا الشرقية وأراضى دولة الاتحاد السوفيتى السابقة وبعيدا عن دول الشمال ، مثلما حصل فى حرب الخليج الثانية ، كما أن بعض دول الجنوب ستخوض حروباً فيما بينها بالنيابة عن دول الشمال ودفاعا عن مصالح الأخيرة مثلما حصل فى حرب الخليج الأولى مثلاً.

ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة لشعوب بلدان الجنوب وبقية شعوب العالم إلى النضال فى سبيل إعادة النظر فى بنية وأسس عمل وعلاقات منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى وبقية المنظمات والمؤسسات الدولية بما يجنب العالم مزيداً من الصراعات وشعوب بلدان الجنوب المزيد من الكوارث ، إن المنظمة الدولية مسئولة اليوم عن توفير ضمانات أساسية تساعد على منع نشوء شروط حروب إقليمية فى مناطق بلدان الجنوب ، أو اندلاع حرب كونية ثالثة بسبب صراعات الدول الكبرى على مناطق النفوذ مستقبلاً.

ويبدو ضرورياً أيضاً جلب الانتباه إلى تنامى الاتجاهات اليمينية والشوفينية المتطرفة فى أوربا ، وعلى نحو خاص فى ألمانيا ، والمخاطر التى تتهدد « الديمقراطية البرجوازية » فيها والنتائج التى يمكن أن تترتب على صعود هذه القوى إلى مواقع المسئولية تدريجا وعلى مدى العقدين القادمين ، والآثار التى تنشأ عن ذلك على علاقات هذه البلدان ببلدان الجنوب وعلى قضايا الأمن والسلام فى أوربا والعالم ، أن الاستخفاف الذى تبديه حكومات أوربا الغربية وبعض قوى المعارضة فيها ، ومنها قوى فى أحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، بالاتجاهات اليمينية المتطرفة والأحزاب النازية الجديدة ، ومنها الموقف المعادى للأجانب ، من شأنه أن يسهم فى تنامى تأثير وجماهيرية هذه القوى ، خاصة وأن أوربا والعالم الرأسمالى تعانيان الآن من أزمة بنيوية حادة جدا لم تشهدهما من قبل ، كما من شأن هذه النزعات والاتجاهات أن تحفز وتنمى الاتجاهات اليمينية والشوفينية والدينية المتطرفة فى بلدان الجنوب التى تعانى هى الأخرى من أزمات حادة ومتفاقمة كجزء عضوى من الأزمة البنيوية العميقة الراهنة التى يعيشها النظام الرأسمالى العالمى منذ سنوات والتى ستستمر سنوات أخرى قادمة.

(١٨)

ومن المخاطر الجديدة التى يفترض جلب الانتباه إليها فى هذه الفترة واحتمال تناميها فى المستقبل تبرز تلك الجهود التى تبذل لإقامة محاورجديدة بين العديد من الدول تشارك فيها تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وبالتعاون مع بعض الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى ، ويفترض ألا نعفى أوربا من دورها المبطن فى هذا الاتجاه وتأييدها لهذا النهج بسبب رغبتها فى التأثير المباشر عليها من خلال تركيا العضو فى الحلف الأطلسى وإبعادها عن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو باتجاه كسب إيران ، المناهضة فى الموقف العام للولايات المتحدة الأمريكية ، إليها ، ويبذل البعض من تلك

الدول جهودا كبيرة للحصول على الأسلحة المتقدمة من منظومة البلدان المستقلة ، بما فيها محاولة الحصول على الأسلحة الكيماوية والجرثومية والصواريخ ، وكذلك اليورانيوم المخصب الذى يستخدم للأغراض العسكرية وإنتاج السلاح النووى والتقنيات الأخرى الضرورية لإنتاجه ، وفى عام ١٩٩٢ طالب وزير خارجية جمهورية روسيا رسمياً من الدول الكبرى فسح المجال مرة أخرى أمام روسيا للعودة إلى سوقها التقليدية لتسويق انتاجها والمعدات العسكرية المختلفة ، وقد عقدت عمليا أولى تلك الصفقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ، كما أن المعلومات تشير إلى انتعاش سوق السلاح الموازى غير الرسمى – السوق السوداء – على النطاق الدولى والذى يلقى بأعباء ثقيلة على كاهل هذه البلدان ، ويفترض ألا ننسى بأن هذه الجمهوريات هى فى أمس الحاجة للموارد المالية والعملات الصعبة وأن نسبة عالية جداً من إنتاجها الصناعى يقع ضمن الإنتاج العسكرى ، وبخاصة جمهورية روسيا ، إضافة إلي النشاط المتعاظم للمافيا الروسية والدولية فى هذه الجمهوريات ، وبالتالى فإنها مستعدة إلى استخدام كافة السبل المتاحة لتسويق السلاح المتراكم لديها ، كما يفترض جلب الانتباه إلي التنافس المتفاقم الجارى حاليا بين إيران وتركيا على القيام بدور قيادى فى المنطقة والمخاطر التى يمكن أن تنشأ عن ذلك لشعوب المنطقة بأسرها ، إضافة إلي الصراع القائم بين إيران والسعودية ومصر حول دور كل منها فى منطقة الخليج بعد أن غيب ولفترة غير قصيرة دور العراق فيها ، خاصة وأن المنطقة ما تزال تشكل العصب الحساس جدا للصناعة فى الدول الرأسمالية المتطورة وبخاصة بالنسبة إلى أوربا الغربية.

(١٩)

وأخيرا لابد لنا من القول بإن إيقاف عمليات سباق التسلح بين بلدان العالم الثالث والوصول إلى تقليص معقول للقوات المسلحة والأسلحة لا يرتبط بقدرة المجتمع البشرى المشتركة على معالجة قضايا التخلف والفقد فى هذه البلدان فحسب ، بل وعلى قدرته على دعم الجهود ومساندة النضال الذى تخوضه شعوب هذه البلدان للتخلص من النظم الاستبدادية والدكتاتورية وفى سبيل إشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى حياة هذه المجتمعات واحترام حقوق الانسان وممارستها الفعلية فيها ، وكذلك فى قدرة المجتمع الدولى على الحد من الجشع المتفاقم لدى الدول الرأسمالية المتطورة واحتكاراتها المتعدية الجنسية فى تحقيق المزيد من الأرباح على حساب حياة ومصالح ومستقبل شعوب بلدان الجنوب ، وإقناعها بالتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ برامج تنموية فعلية فى هذه البلدان تساهم فى تمويلها وتنفيذها.

والسؤال الذى يبقى يلح علينا جميعا هو : هل فى مقدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولى والعقل الإنساني المتحضر تأمين مستلزمات تنفيذ هذه أو غيرها من المقترحات والتوصيات الكفيلة بصيانة أمن وسلام وتطور المناطق المختلفة وبالتالى العالم كله ، أم أن أنانية وضيق أفق بعض الدول والاحتكارات

الرأسمالية العالمية وركضها المجنون وراء الأرباح سيدفع بعالمنا الجميل إلى الدمار وسيجعل من المستحيل توفير الانسجام الضروري والتعايش بين الإنسان والمجتمع وبيئتهما ؟ إنه السؤال الذى أصبح من الصعب حقاً الإجابة عنه ، إنه أكثر الأسئلة إلحاحاً وأهمية وصعوبة علي الإطلاق ! كما أنه التحدى الرئيسى الذى يواجه البشرية كلها فى عصرنا الراهن.

الهـوامش

(١) ملاحظة : في بحث للكاتب تحت عنوان « المشكلات الراهنة في بلدان الجنوب » لم ينشر بعد يتوسع فى بحث هذه المجموعات الأربع من المشكلات. (ك . ح).

(٢) SIPRI Yearbook 1993, P. 476.

(٣) SIPRI Yearbooks, from 1981 to 1992, Stockholm International Peace Research Instiute, Oxford University Press, Sweden.

(٤) راجع نفس المصدر السابق ، استندت فى احتسابها إلى الأرقام الواردة فى الكتب السنوية الصادرة عن سبرى (ك . ح).

(٥) SIPRI Yearbook 1993, P. 444.

(٦) SIPRI Yearbook 1991, P. 202.

ملاحظة : يفترض أن نشير هنا إلى أن أحد الأساليب المهمة فى تقليص نسبة استيرادات دول أمريكا اللاتينية من إجمالى استيرادات بلدان الجنوب يكمن فى أن العديد من هذه الدول أصبح من المنتجين للأسلحة التقليدية الحديثة والمصدرين لها إلى الكثير من بلدان الجنوب الأخرى ، إضافة إلى ذلك بروز اتجاهات جديدة للتعاون بين هذه الدول لمعالجة مشكلاتها بصورة سلمية واتجاهات دمقرطة الحياة السياسية فى العديد من تلك الدول.

(٧) راجع نفس المصدر السابق.

(٨) راجع نفس المصدر السابق.

(٩) راجع نفس المصدر السابق SIPRI Yearbook 1991, P. 202.

(١٠) راجع مصدر سابق SIPRI, Yearbook from 1981 to 1991.

(١١) راجع: Almustaqbal Alarabi, Yeitschrift, Nr. 6/158, 1991, Beirut, S. 122.

(١٢) راجع الهامش رقم (٨).

(١٣) راجع : SIPRI, Yearbook 1992, P. 273.

(١٤) راجع نفس المصدر السابق.

(١٥) راجع :
- SIPRI, Yearbook 1992, P. 308.
- OCDE, Military Expenditure in Developing Countries, Workshop, Berlin, February 1-2, 1993, Daniel P. Hewitt, P. 4.

ملاحظة : إن ما ينشر وما يعتمد فى الدراسات يأتى من مصدرين هما : الدول المستوردة وما تنشره فى موازناتها وإحصائياتها السنوية من جهة ، والدول المصدرة لتلك التقنيات والأسلحة .. إلخ من جهة ثانية، وكلاهما يخفى حقائق كثيرة.

(١٦) راجع : - SIPRI, Yearbook 1991, P.202

(١٧) راجع : Fadil Rasoul, Irak - Deutsche, Ursachen und Dimensionen eines Konfliktes, Boelau Verlag Wien, Köln, Graz, 1987, S. 164.

(١٨) راجع : - Aufrustung im Irak, Deutsche Unternehmer immer dabei, blaetter des iz. 3W. Nr. 168, September 1990, S. 11-16, Göttingen, BRD.

- Iraks HöllInfeuer kommt von MBB, Berliner Zeitung Nr. 246, S. 4, 20/21. 1990.

(١٩) راجع : - Volker Matties (Hg.) Kreuzzug oder Dialog, Die Zukunft der Nord-Sud.

- Beziehungen, Dietz Taschenbuch Verlag Bonn 1992, M. Brzoska, Bedrohung aus dem Sueden?, S. 41.45.

(٢٠) راجع : - Atlas der Weltverwicklungen, Peter Hammer Verlag, Dritte Welt Bielefeld, Haus 1992, S. 84, 86.

(٢١) راجع نفس المصدر السابق – ص (٨٦).

(٢٢) راجع نفس المصدر السابق – ص (١٤٤).

(٢٣) راجع : - SIPRI, Yearbook 1992, PP.426-457

مصدر سابق - V. Matties, Kreuzzug oder Dialog, Von Europa lernen ? Mir A. Ferdowsi S. 58-60.

(٢٤) راجع : - Almustaqbal Alarabi, Yeutschrift, Nr.6/158,1991, Beirut, S.122

(٢٥) ملاحظة : من يتابع صحافة ومحطات التليفزيون الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية سيجد أمامه مواد كثيرة جدا تبحث في هذا الموضوع وتشير إلى صورة العدو الجديد القادم من بلدان الجنوب ، كما سيذهل أمام إصرار البعض على إعطاء صورة العدو الجديد القادم من الدول الإسلامية الذى يهدد حضارة القرن العشرين دون تمييز بين شعوب تلك البلدان ومشكلاتها وبين النزعات المتطرفة ومحاولة استثمارها لتلك المشكلات باتجاهات خاطئة ، كما هو حال الاتجاهات اليمينية المتطرفة فى أوربا مثلا ، وفى محاضرة ألقاها السيد الدكتور بسام طيبى (أستاذ جامعى ومتخصص فى العلاقات الدولية) فى مدينة دريسدن فى ألمانيا فى أوائل شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام ١٩٩٣ أشار إلى وجود مخاطر تفاقم الصراع بين العالم الاسلامى والعالم المسيحى فى السنوات القادمة والذى يمكن أن يحمل معه مخاطر حرب قادمة ، وقد سبق ذلك بكثير تلك التصريحات التى أدلى بها السيد ورنر ، سكرتير عام حلف شمال الأطلسى وأشار فيها إلى أن استمرار بقاء الحلف وتزويده بأحدث الأسلحة يرتبط عملياً بالمخاوف من تطور الصراع مع بلدان الجنوب.